الاهتمام بها ينبغي أن لايظل مجرد طموح بل أحد أهم خيارات المستقبل

موارد لاتنضب

■ ذات يـــوم جـلـــس الصـيـاد «مـحـمـد حـسـن» يتـأمل في السواحل الكبيرة التي تمتد لأكثر من ٢٥٠٠ كيلو متر ويوجد فيها مخزون سمكي يصل الى ٨٥٠ ألف طن والتي لو تم استغلا بشكل جيد ووقف العبث عند الاصطياد التجاري لأضحت المورد الأول لليمن .. والتفكير في المستقبل ايضا قاد «صالح الحا الذي يعمل مرشدا سياحيا الى التساؤل .. كيف لدول لاتمتلك موارد ومنتجات سياحية مثلنا نجحت في اجتذاب ملاي السياح ووصلت عائداتها الى مليارات الدولارات ..

اليمن تمتلك العديد من القطاعات الاقتصادية الواعدة والموارد غير القابلة للنضوب التي يمكن تنميتها واستغلالها في تنو مصادر الدخل القومي بل ويمكن ان تصبح مصادر انعاش للاقتصاد الوطني مستقبلا وخصوصا في ظل المؤشرات التي تظ تراجع انتاج اليمن من النفط.

تحقيق/ علي محمد البشيري

مساهمة ضئيلة

بالرغم من ان القطاعات الواعدة مازالت تشكل نسبة ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي اذ لايتعدى نسبتها ٦,٣٪ منها ١,٤٪ نسبة مساهمة قطاع الاسماك و٤,٢٪ للصناعة التحويلية و٠,٧٪ للسياحة ، إلا أن الحكومة تعول كثيرا على هذه القطاعات في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو وتوفير فرص العمل وذلك نظراً للامكانات الهامة التي يمكن من خلالها رفع اداء تلك القطاعات وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

تطوير قطاع الصناعة

يؤكد الدكتور علي عبدالله قائد استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ان القطاع الصناعي يعتبر من أهم القطاعات الواعدة بل انه المدخل الرئيسي للنمو وبالتالي فان التطور الاقتصادي المنشود مرهون بتطور ونمو قطاع الصناعة .

ويضيف: ان قضية الصناعة والتصنيع في بلادنا ينبغي ألا يظل الاهتمام بها مجرد طموح ورغبة فحسب بل ينبغي ان تكون أحد أهم خيارات المستقبل نظرا للمكانة التي يتبوأها قطاع الصناعة كأحد القطاعات الانتاجية الهامة في البنيان الاقتصادي هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى توسما للدور المرتقب الذي سيلعبه هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم المنشود باعتبار ان تطور قطاع الصناعة يعد مقياسا هاما لتقدم البلاد .

ويشير الدكتور علي قائد الى أهمية الاخذ بالتصنيع كخيار استراتيجي على ان يتضمن توجها نحو التصدير على الأقل في المدى الذي تتحقق فيه متطلبات التصدير على ان تكون هناك سياسة انتاج بهدف التصدير ولايبقى شأن التصدير مقتصرا على تصدير فوائض الانتاج من اي مكان .

ويدعو الى أهمية النظر الى سياسة تنمية الصناعات التحويلية والصناعات الصغيرة على انها جزء من سياسة التنمية الصناعية، وهذه السياسات تندرج في اطار سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ويحدد الدكتور علي قايد استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء عددا من الاهداف الاستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة في المستقبل من أهمها التركيز على تشجيع الصناعة التحويلية المعتمدة على المدخلات المحلية والتي تحقق الترابط بينها وبين القطاع الصناعي عامة والقطاعات الاقتصادية الاخرى وتشجيع التنوع في الصناعات التحويلية مع اقامة صناعات تحويلية جديدة تتمتع بمميزات نسبية وقدرة تنافسية في الأسواق الخارجية مستقبلا وزيادة الطاقة الانتاجية للصناعات التحويلية النفطية وانشاء صناعة بتروكيماوية للاستفادة من المشتقات النفطية المتنوعة وكذا تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة كاحدى الوسائل الهامة لمواجهة مشاكل البطالة والفقر وتكاملها مع الصناعات الكبيرة ، والعمل على اختيار واستخدام التكنولوجيا الملائمة لظروف المرحلة مع تشجيع التكنولوجيا المحلية وفقا للامكانيات المتاحة .

ويرى بأن تحقيق تلك الاهداف مرتبط بتنفيذ عدد من السياسات والاجراءات المتضمنة العمل على تشجيع زيادة الكفاءة الانتاجية في المنشآت الصناعية القائمة الى الحد الاقصى علي اختلاف انواعها ، والعمل على ايجاد فرص تدريب وتاهيل عمالة الصناعة داخليا وخارجيا مع مراعاة حقوقهم والتركيز على مجموعة من الصناعات الغذائية كصناعة الفواكه وتعليب الموز، المانجو، العنب ، الخوخ مع مراعاة التوطن الصناعي لها وقرب الخامات وذلك للاستفادة من فائض الانتاج الزراعي على مستوى المحافظات واستغلال هذا الفائض بدلا من تصديرها بشكل عشوائي وباسعار منخفضه وكذا العمل على تشجيع صناعة الملابس الجاهزة، كما ان قطاع الصناعات التحويلية يؤثر ويتاثر بتحقيق النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والاسماك والتعدين ويتوقف ايضا على تطوير البنية التحتية الاساسية اللازمة.. مؤكدا على ان دور الصناعات الصغيرة في التنمية يجب ان يحدد في الاطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس بمعزل عنه ، وان الدور المرتقب للصناعات الصغيرة في هذه المرحلة الجديدة له أهمية نظرا لقلة مصادر التمويل وزيادة اعداد القوى العاملة التي تدخل سوق العمل المحلية سنويا ودورها في ربط الصناعات بعضها ببعض نظرا لدورها الرائد كصناعة مغذية .

الاسماك .. ثروة واعدة

من جانبه يرى الاخ/منصور علي البشيري - باحث اقتصادي ان قطاع الأسماك يعد أحد أهم القطاعات الواعدة القادرة على رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني ورفده بالعملة الصعبة وتوفير فرص العمل والدخل ومحاربة البطالة و الفقر في المجتمع اليمني حيث يوفر الشريط الساحلي الطويل الممتد على مسافة تزيد عن ٢٠٠٠ كم وكذا الجزر الكثيرة المنتشرة في البحر الأحمر والعربي إمكانيات ضخمة لاستغلال المتاح من أسماك وثروات بحرية متنوعة، تسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل في الاقتصاد الوطني وقد بدأ ذلك واضحاً للعيان من خلال تزايد حجم الاستثمارات التي يشهدها هذا القطاع وإنعكاس هذا التزايد على ارتفاع معدلات النمو التي حققها قطاع الأسماك خلال السنوات الماضية وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع معدلات النمو التي يحققها في المستقبل ، من ناحية ثانية يمثل حجم مخزون اليمن السمكي والذي يقدر بحوالي ٨٥٠ ألف طن يسمح بإنتاج مابين ٤٥٠ - ٤٠٠ ألف طن سنوياً فرصاً استثمارية كبيرة ومجدية حيث لا يتجاوز المستغل فعلاً من هذه الثروة أكثر من ٢٠٠ ألف طن في العام في الوقت الحاضر ، كما أن توفر الأسواق الخارجية لتصريف المنتجات السمكية سواءً في صورتها الخام أم بعد التصنيع يمثل فرصاً استثمارية كبيرة في هذا القطاع ،حيث يلاحظ أن قيمة الصادرات السمكية لليمن قد وصلت إلى حوالي (٢١٠) ملايين دولار عام ٢٠٠٤م.ومع ذلك لا يزال أداء القطاع متواضعاً مقارنة بالإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها حيث يواجه القطاع مجموعة من المشاكل والمعوقات التي ينبغي التغلب عليها مستقبلاً حتى يمكن تعزيز مساهمة القطاع في عملية التنمية في إطار سعي الدولة الحثيث لتنويع الاقتصاد الوطني. كما يتطلب الاهتمام في دعم الاصطياد التقليدي وتشجيع أنشطة الجمعيات التعاونية السمكية وتوفير التأهيل والتدريب للعاملين فيها لتعزيزها.

امكانيات سياحية

ويشير الى ان السياحة أصبحت في الوقت الراهن تمثل أحد الركائز المهمة للاقتصاد في كثير من دول العالم بل من المتوقع أن تكون القوة الدافعة للاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين نظراً لما تتميز به من نمو سريع وعوائد مجزية، وفي اليمن تعد السياحة أحد القطاعات الواعدة التي ركزت عليها الدولة في خططها وبرامجها التنموية انطلاقاً من الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تمتلكها البلاد نتيجة تنوع وتعدد مواقع وأماكن الجذب السياحي المختلفة من قلاع وحصون تاريخية إلى شواطىء وجزر سياحية فريدة وجبال وصحاري وطبيعة جبليه فريدة وخلابة ومجمعات وحمامات طبيعية وغيرها من المواقع والأماكن التي توسع من نطاق المنتج السياحي وتزيد بالتالي من تشجيع حركة السياحة لاسيما الخارجية منها.

وقد شهد قطاع السياحة انتعاشاً هاماً خلال عام ٢٠٠٣م وزيادة النشاط السياحي وارتفاع العائدات السياحية بنسبة ٣١٪ ليصل حجمها إلى ١٣٩ مليون دولار.

من ناحية أخرى تزداد فرص قطاع السياحة في احتلاله مركزا متقدما بين القطاعات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد اليمني خلال السنوات القادمة حيث شهد القطاع تحسنا ملحوظا في بنيته التحتية وذلك من خلال تنفيذ عدد كبير من الطرق تعمل على ربط مناطق ومحافظات الجمهورية المختلفة لتسهيل الحركة السياحية. فضلا عن تعزيز الجوانب الأمنية المرتبطة بالقطاع من خلال الانتشار الأمني في المحافظات المختلفة في الجمهورية والتخلص من ظاهرة اختطاف السياح الأجانب بشكل كلي هذا العام وغيرها من الإجراءات المرتبطة بحفظ الأمن العام والنظام ، الأمر الذي أسهم في خلق وزيادة أجواء الأمن والطمأنينة وتزايد تدفق أعداد السائحين إلى اليمن بصورة كبيرة عام ٢٠٠٣م، حيث وصلت الزيادة إلى حوالي ٥٨٪ مقارنة بالعام السابق ليصل عددهم إلى ١٥٤ ألف سائح منهم ٦٠٪ من دول الخليج العربي والجنسيات العربية الأخرى، مشيرا الى أن هناك إمكانيات وفرص واعده لزيادة دور ومساهمة قطاع السياحة مستقبلاً من خلال الاهتمام بالمنتج السياحي وصيانة الآثار والمواقع السياحية وتوفير الخدمات فيها وتكثيف برامج الترويج والدعاية السياحية للمنتج السياحي اليمني في الأسواق السياحية الخارجية وتقديم التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص على الاستثمار والتوسع في إقامة وتطوير المنشآت والمرافق السياحية المتكاملة وتحسين المناطق وإزالة كافة الصعوبات والعقبات التي تواجه رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار السياحي ونقل الخبرة السياحية وإدخال الأنماط السياحية الجديدة مثل سياحة الغوص والرياضة المائية والسباقات الرياضية الدولية .... الخ.

ويتوه الى ان الموقع الجغرافي المتميز لمدينة عدن يؤهلها لاحتلال موقع متميز وفريد بين الموانئ العالمية الأمر الذي يفرض على اليمن ضرورة استغلال المنطقة الحرة في خلق بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية من خلال تجارة الترانزيت وإقامة المشاريع الصناعية والخدمية

متطلبات التطوير

ويؤكد البشيري إن الانتقال بالاقتصاد اليمني إلى مرحلة متقدمة من النمو والتطور ليس بالأمر السهل بالرغم من وجود الفرص والإمكانيات المتاحة ويحتاج إلى بذل جهود كبيرة وجبارة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ،حيث يتطلب الأمر انتهاج سياسات واضحة وشفافة وبالأخص في الجوانب الاقتصادية تمكن المهتمين وأصحاب القرار من التقويم والمتابعة مستندة إلى رؤية واضحة لطبيعة الوضع الاقتصادي الراهن والتحديات التنموية التي تعترض تطوره وإزدهاره وكيفية الاستفادة من إمكانياته ومزاياه وبالتالي فان أهم السياسات والإجراءات للمرحلة القادمة التي ينبغي تنفيذها يجب ان تركز على تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي حيث ومن الملاحظ أن الاقتصاد اليمني يعاني من الازدواجية الثنائية بالرغم من توفر الموارد الطبيعية المختلفة إذ أنه يوجد قطاع متطور (النفط) يستخدم أحدث التكنولوجيا ويعمل وفق أسس ومفاهيم حديثه يعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الزراعي المتخلف والذي لا يزال يعتمد على الطرق التقليدية البدائية ويتميز بانخفاض إنتاجية العمل .

من ناحية ثانية فإن الاعتماد المتزايد على قطاع النفط بالنسبة لهيكل الاقتصاد الوطني يمثل وضعا غير صحي ويمثل خطورة كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني وبالأخص وأن أسعار النفط في الأسواق العالمية دائمة التقلبات فضلاً عن حساسية أسعار النفط ومدى سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على التلاعب بها .

ويأتي هذا الاعتماد على قطاع النفط في الوقت الذي توجد فيه الكثير من الموارد الاقتصادية والإمكانيات المتاحة وفي هذا الخصوص فإن مستقبل الاقتصاد اليمني مرتبط إلى حد كبير بقدرته على تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي من خلال استغلال القطاعات الواعدة التي سبق الإشارة اليها وذلك على النحو التالي :-

● تشجيع الاستثمارات الزراعية والسمكية الخاصة : وذلك من خلال القيام بتنفيذ السياسات والإجراءات المحفزة على تشجيع الاستثمارات الخاصة الموجهه نحو هذا القطاع والعمل على رفع معدلات الإنتاجية داخلة من خلال إتباع بعض الوسائل أهمها :-

- إيجاد مراكز البحوث العلمية والمتخصصة في توفير البذور المطرية لمواجهة أزمة المياه فضلاً عن تحسين السلالات الزراعية والحيوانية وتطوير معدلات الإنتاج .

- تشجيع قيام التعاونيات وبناء المزارع النموذجية ذات الحجم الأمثل نظراً لما تتميز به المنشآت والمزارع الكبيرة من وفر في الإنتاج .

- العمل على إدخال التكنولوجيا الحـ قطاع الزراعة والأسماك وتطوير مستو ورفع مستوى الإنتاجية فضلاً عن الـ تصنيع هذه التكنولوجيا محلياً .

- العمل على خلق علاقات تشابكية القطاع الزراعي والسمكي والقطاعات الأ الأخرى وأهمها القطاع الصناعي من خلا قيام الصناعات الغذائية والسمكية المع المدخلات المحلية وذلك لتغطية الاستهـ والتصدير .

- إيجاد التشريعات المحفزة للاستـ القطاع الزراعي والسمكي وخلق بيئة ا ملائمة وإعفاء المشاريع الزراعية والسمـ ضرائب أو رسوم بل يتوجب إعطاء الـ المشاريع وبالأخص في المراحل الأولى .

كما ينبغي استغلال الثروات المعدنية إلى جانب النفط وذلك للاستفادة الطبيعية والمعدنية المتواجدة في البلد و الحكومة اتخاذ العديد من الإجراءات أهم

● النهوض بقطاع السياحة وذلك من خ العديد من الإجراءات والسياسات وأهمها

١- تطوير البنية الأساسية اللازمة للـ فنادق ومنتزهات ومطاعم ... الخ

٢- تدعيم الاستقرار الأمني .

٣- الاهتمام بالتدريب والتعليم السياحي و

٤- توفير مناخ ملائم للاستثمار .

٥- الاهتمام بالترويج السياحي و وبرامج حديثة .

تأهيل العنصر البشري

ويشدد على أهمية الاهتمام بالإنسان ل التنمية ووسيلتها وركيزتها الأساسية ، الرؤية الاستراتيجية لليمن لا يمكن أن تن الاعتماد على العنصر البشري الكفؤ الم أهم أساسيات النمو والتنمية هو تنمـ البشرية لا سيما وأن العالم يشهد تغير نتجت عن التطورات التكنولوجية الم والمتسارعة والتي لعب فيها العقل البش الأساسي .

وعلى هذا الأساس فإن تنمية العنصر يحتاج إلى بذل الجهود في مجالات . أهمها :-

● تحسين نوعية التعليم العام بما تفعيل دور الفرد في العمل وذلك عن طر النظر في السياسة التعليمية الراهنة وا مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبـ العمل والتوسع في التعليم العملي من الاقتصاد بالتخصصات المطلوبة وا الوقت الراهن .

● الاهتمام بالرعاية الاجتماعية وما من صحة وثقافة ... الخ من أجل تعزيـ الإنتاجية للقوى العاملة .

● التوسع في التعليم والتدريب الم لكون مخرجات التعليم المهني والتقني

الاهتمام بقطاع الأسماك سيؤدي الى مضاعفة الانتاج وتزايد حجم الاستثمارات

امكانات وفرص واعدة لزياد ة دور ومساهمة قطاع السياحة

استكمال البنى التحتية وتأهيل العنصر البشري وتحسين نوعية التعليم وتعزيز دور القطاع الخاص متطلبات رئيسية للنمو

تنمية القطاعات الواعدة ضرورة لتنويع مصادر الدخل وتحفيز النمو

التطور الاقتصادي المنشود مرهون بنمو قطاع الصناعة

الثورة الاقتصادي
الثلاثاء ٢٩ ذو الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٨ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٦٩٩)
Tue ,. 8 Feb 2005 .. 29/ 12/1425 - No. (14699)